

هل طارت «السلسلة» الى ما بعد الانتخابات النيابية المقبلة؟

محفوظ لـ«البناء»: لن نخرج من الشارع قبل استعادة الحقوق

ماهر الخطيب

مرة جديدة دخلت لسلسلة الرتب والرواتب في لعبة المصالح السياسية والاقتصادية والمالية، ونجحت، حيث فشلت العديد من الملفات، في كسر الانقسام الحاد القائم بين قوى اللامس والرباع عشر من آذار، في السنوات الأخيرة، الأمر الذي شكل صدمة بالنسبة إلى العديد من الأوساط السياسية والنقابية التي لم تكن تتوقع وصول الأمر إلى ما هي عليه اليوم.

في الفترة الأخيرة، وبعد الانتهاه من مناقشة مشروع السلسلة في اللجان النيابية المشتركة، كان اعتراض بعض نواب كتلة المستقبل العام، لا سيما أنه أشبع درسا في اللجان، لكن المفاجأة ظهرت من خلال اعتراض بعض نواب كتلة المستقبل عليه، أبرزهم غازي يوسف، الذي حرص في البداية على القول إن موقفه يعبر عن رايه الشخصي لا عن رأي الكتلة التي ينتمي إليها، قبل أن يمتد الاعتراض ليشمل جميع نواب الكتلة ، بالإضافة إلى كل حلقة ومعارضة لها، لا سيما كتل التغيير والإصلاح الذي كان أمين سره النائب ابراهيم كنعان يشرف على المشروع في اللجان النيابية.

في الجلسة التشريعية الأخيرة، قرر مجلس النواب تشكيل لجنة لإعادة درس الأرقام خلال مهلة 15 يوما، تنتهي في الأول من أيار، نتيجة تقاضم ضمني ضم كتلة المستقبل والنصار الوطني والحزوات اللبنانية وجهة النصار الوطني، في مقابل معارضة باقي الكتل، قبل أن يخصص الأمر بالتصويت على التاجيل الذي فاز بصاوت 65 نائبا مقابل 27 صوتا معارضا.

حكاية السلسلة

بالعودة إلى السيرة التاريخية، وضعت سلسلة الرتب والرواتب في عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب مع انشاء مجلس الخدمة المدنية، وشهدت تعديلات عدة، ومع حلول الحرب الأهلية انهارت، واصبحت مؤسسة أو إدارة مدنية أو عسكرية تضع زيادات للرواتب تحت عناوين مختلفة، قبل أن يقرر إعادة إحياء السلسلة في العام 1997 مجددا وبقيت على حالها حتى العام 2012 حين أقرت الحكومة زيادة الأجور للقطاع الخاص، من دون أن يتم إقرارها في مجلس النواب حتى اليوم.

وفي هذا السياق، تعود مصادر متابعه لهذا الملف إلى عملية تصحيح الأجور التي حصلت في العام 2008 من أجل توضيح ما حصل، حيث تشير إلى أنه في هذا العام صدر مرسوم زيادة الأجور 200 ألف ليرة لبنانية للموظفين في القطاع الخاص واستفاد منه موظفو القطاع العام، لكنها تفت إلى أن الأجور في القطاع العام لا تتعدل كما يحصل في القطاع الخاص، حيث توضح أنه في الأخير هناك ميزة القدرة التفاوضية على مستوى شخصي أو جماعي.

وتوضح أن القطاع يعتمد على نظام الرتب، الذي يُقسم على أساسه الموظفون إلى فئات، وضمن كل فئة هناك درجات، ويتم تحديد الراتب طبقا لمعادلة تأخذ في الاعتبار الراتب والدرجة، وتشير إلى أن الموظف ضمن هذا النظام يرقى على سلم الفئات طبقا لمدارته ولشهاداته، في حين يكون كسبه للدرجات بحكم الأقدمية في العمل. وتلفت المصادر إلى صدور قانون خاص بالضمان وأخر خاص باستانة الجامعة اللبنانية لتصحيح رواتبهم هيكليا، في حين بقيت معلقة رواتب الأستاذة وموظفي الإدارة العامة. وفي شهر آذار من العام الماضي، أطلت الحكومة مشروع السلسلة إلى المجلس النيابي، وعندما وضعت هيئة التنسيق النيابية الأمر حصيلة جلسة مجلس الوزراء التي استمرت نحو 8 ساعات بدانتصار للحركة النقابية المستقلة، مع



محفوظ: مخاوف جدية من دوامة التأجيل

العلم أن ذلك كان تحت ضغط إضرابات واعتصامات نقابية، ومنذ ذلك الوقت يتم الحديث عن مجموعة من المحاذير الاقتصادية والمالية، حيث خرج مجلس الوزراء مقسما حبال أرقامها ووارداتها والكثير من بنودها.

وعلى الرغم من ذلك، أصدرت هيئة التنسيق النقابية، في ذلك الوقت بيانا، اعتبرت فيه «أن إحالة مشروع السلسلة على مجلس النواب إنجازا نقابيا ومعنويا مهماً وانتصارا لإبازية أي مكسب مادي وهو يؤشر لولادة حركة نقابية مستقلة في لبنان بما يساهم في تحسين السلم الأهلي والوحدة الوطنية». في الأيام الأخيرة، عاد هذا الملف إلى الواجهة من جديد من بوابة المجلس التي وجهها رئيس مجلس النواب إلى اللجان النيابية المشتركة للاجتماع من أجل البحث به، وأعلنت هيئة التنسيق عن تفاؤها بالوصول إلى خاتمة سعيدة بعد أشهر طويلة من الانتظار، خصوصا أن السلسلة كانت قد انتهت درسا في اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة، وبالتالي كان من المفترض أن اللجان المشتركة بجولة نهائية لها قبل إحالتها إلى الهيئة العامة، خصوصا أنه كان هناك إجماع في اللجنة الفرعية على السلسلة في صيغتها النهائية،

لجنة درس السلسلة: ملتزمون إنجاز التقرير في 15 يوما



اللجنة الفرعية خلال اجتماعها في المجلس

أكدت اللجنة المنبثقة من الهيئة العامة للمجلس النيابي لدرس سلسلة الرتب والرواتب التزامها الكامل بإنجاز تقريرها الذي سيختمه العامة في مدة اقصاها خمسة عشر يوما، وذلك خلال اجتماعها الأول الذي عقدته في الأولى من بعد ظهر امس في المجلس النيابي لوضع آلية لعملها، حضره النواب: جورج عدوان، جهال الجراح، فزري حلو، آلان عون وسامر سعادة وتعب النائبان ابراهيم كنعان وغازي يوسف بداعي السفر.

قوات الاحتلال تخطف راعيَيْن في بسطرا

هاشم: المقاومة حاجة لبنانية لردع «إسرائيل»

والإبقاء على الراعيين قيد الخطف. وتجرى متابعة الموضوع بالتسريع مع قوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لإطلاق سراح المخطوفين». وأعلنت السلطة باسم اليونيفيل انطوايت نيداي «أن اليونيفيل تبخلت من الجيش اللبناني، أن الجيش «الإسرائيلي» اعتقل لبنانيين مدنيين في محيط بلدة بسطرة، مؤكدة «أن اليونيفيل على اتصال مع الأطراف من أجل إطلاق سراح المدنيين. وتحدثت نهاد والدة الراعيين زهرا أن العدو وقفها واثنين من أقاربها عندما حاول استرداد ولديها، كما عملوا على ضربها على كتفها، وبعد ذلك أخذوا ولديها إلى موقع قريب للاحتلال في تلال كفرشوبا. وأعلن النائب قاسم هاشم أنه أجرى اتصالات بالجيش اللبناني



وزني:السلسلة ضحية القرار السياسي

حكم المؤجل إلى ما بعد الإنتخابات النيابية المقبلة. وفي حديث لـ«البناء» يرى الدكتور وزيّة أن التقسيط يساعد في معالجة الموضوع بشكل جيد، حيث تستطيع هيئة التنسيق النقابية أن تأخذ الحقوق التي تطالبها منذ سنوات من جهة، كما يساعد على التخفيف من تبعات إقرارها على النظام المالي وارتفاع الأسعار من جهة ثانية، ويبعد مخاطر التدهور النقدي الذي يخوف منه البعض.

من ناحية ثانية، بلغت الدكتور وزيّة التي أن هناك ضرورة لمعرفة الأرقام الحقيقية في السلسلة، لأننا حتى الآن لا معلومات دقيقة لدينا عنها، ويدعو إلى أن لا تطل موارد التمويل الشريكة الواسعة من المواطنين، حيث يشير إلى أن الرئيس مع دعوة يرى إلى جلسة انتخابية في الثالث والعشرين من الجاري.

والهدر والفساد.

السلسلة ضحية القرار السياسي
على صعيد متصل، لدى الخبير الاقتصادي الدكتور غازي فؤاد قراءة موضوعية لمعالجة هذا الملف، إلا أنه يعتبر أن السلسلة أوبم المتاحة ضحية القرار السياسي في البلاد، ويشير إلى أن الملف أصبح في

البناء

القضاء والأساتذة في الجامعة اللبنانية أثرت أيضا، بالإضافة إلى دور اللجنة الفرعية التي خلقت زيادات كبيرة في كلفة السلسلة. ومن وجهة نظره، يشدد الدكتور وزيّة على أن السلسلة أصبحت ضحية القرار السياسي، حيث يشير إلى أن هناك قوى سياسية تعتبر أن مطالب الهيئة محقة لكنها تعتبر أنه من المفترض مواكبة إقرارها إجراءات معيبة، في حين أن هناك قوى سياسية أخرى ترى أن الوضع الاقتصادي صعب لا يحتمل هذا الأمر.

ويؤكد الدكتور وزيّة أن التأجيل الذي أعلن أنه سيكون لمدة 15 يوما سوف يمتد إلى ما بعد الانتخابات النيابية المقبلة، بسبب الضغوط التي ستستبب بها الملفات السياسية من اختيار رئاسة الجمهورية، التي من المفترض بعدها أن يبدأ التحضير لإجراء الانتخابات النيابية.

مخاوف جدية

من جانبه، يؤكد نقيب المعلمين في المدارس الخاصة، عضو هيئة التنسيق النقابية نعمة محفوظ، في حديث لـ«البناء»، أن هناك مخاوف جدية من الدخول في دوامة التأجيل بعد الذي حصل في الجلسة التشريعية، خصوصا أن ما طرح من قبل النواب لعمل اللجنة التي تشكلت لا يمكن الانتهاء منه خلال فترة قصيرة، ويشير إلى تصريح رئيس جبهة الضلال الوطني النائب وليد جنبلاط الذي دعا إلى إلغاء السلسلة للتنازل لهم، لكنه يقول: «سنبتد لهم أننا لسنا نعاج».

وعلى صعيد التحركات المقبلة، يشير محافظفوض إلى المتظارفة والإضراب في 29 من الشهر الجاري، ويضيف: «بعد ذلك ستقوم بكل الخطوات التي لا تطر على بالهم».

ويلفت إلى أن هيئة التنسيق النقابية أبلغت مجلس الوزراء عبر وزير التربية والتعليم العالي الباس بو صعب أن لاعام دراسيا في حال عدم إقرار السلسلة، ويوضح أن الوزير نقل الرسالة إلى المجلس.

وعلى الرغم من الوعود التي تقدم بانتهاه عمل اللجنة النيابية خلال الفترة المحددة لها، يؤكد محفوظ أنه شخصيا ليس لديه ثقة بذلك، ويؤكد أن الحديث عن تأجيل السلسلة إلى ما بعد الانتخابات النيابية المقبلة أمر جدي، ويضيف:«لو كانوا جديين لتم الانتهاء من هذا الملف خلال الجلسة التشريعية، خصوصا أن كل القوى السياسية كانت مشاركة في اللجنة الفرعية برئاسة: النائب ابراهيم كنعان»، ويتابع: «سيعمدون إلى التأجيل لكن عليهم أن يتحلوا بالتناح».

وردا على سؤال حول إمكان موافقة هيئة التنسيق النقابية على موضوع تقسيط السلسلة، يوضح محفوظ أن مشروع المرسل من الحكومة السابقة ينص على التقسيط من تموز عام 2012، ويشير إلى أن الهيئة توافق على هذا المشروع، لكن على المجلس النيابي أن يوافق عليه. من جهة ثانية، يوضح محفوظ ودان الهيئة في الماضي كانت تتحلل والمسؤولية إلى الحكومة السابقة وإلى القوى السياسية المشاركة فيها، لكنها اليوم تتحمل المسؤولية إلى كل القوى السياسية الممثلة في المجلس النيابي، ويؤكد أن الكل يقف إلى جانبنا في الكلام فقط لكن فعليا لا أحد.



مزرعة الماشية حيث تقطن عائلة زهرا في بسطرا

الاستهداف اليومي من أندية السيادة والفيورين على الحرية، إنما يريدون العودة للبنان إلى سابق عهده وإلى معادلة قوة لبنان في ضعفه (...). لكننا نقول إن لبنان سيبقى محصنا بمقاومته وجيشه وشعبه، وإن المقاومة هي حاجة لبنانية وطنية وهي الخيار الوحيد لردع «إسرائيل» ووقف اعتداءاتها بحق لبنان والسيادة اللبنانية».

الراعي يرأس رتبة الغسل في سجن رومية

سلام من بكركي: ما من سبب لعدم إنجاز الاستحقاق الرئاسي



الراعي وسلام

المختصة بإشراف وزارة العدل لتشرف على السجن وتفتنها، وإيجاد حل جذري للسجناء الأجانب، وفصل السجناء الأحداث في مبنى مستقل خارج هذا السجن، والطلب من القضاء الإسراع في محاكمة الموقوفين والمتهمين واعتبار كل منهم بريئا حتى إثبات إدانته، لا سيما أن قاعة المحاكمات مجهزة كل تجهيز لجلسات القضاء اليومية.

وأكد الراعي «ضرورة تصنيف السجناء حسب جرائمهم وجعل السلطة في يد الدولة لا في يد الجماعات والتكتلات التي تستقوي على الضغفاء»، وإيجاد مصادر تمويل للسجناء، داعيا إلى «تعديل قانون المخدرات والتصيير بين عقوبة المروج والتاجر، والسهر على منع ادخال المخدرات إلى السجن». وسعادة درعين تقديرين إلى الراعي، كما تسلم الراعي هدايا من المساجين.

كذلك رأس البطريك الراعي رتبة ثابثة عند الخامسة مساء في الصرح البطريكي في بكركي.

المشنوق مدير عام الامن الداخلي اللواء ابراهيم بصصوب، وزير الداخلية السابق العميد مروان شربل ونواب وشخصيات سياسية وامنية وورحية.

وجسد الراعي مطالبة الدولة اللبنانية التي من واجبه أن تتحلل مسؤوليتها كاملة تجاهكم، فنوصي بـ«تعديل بعض المواد من نظام السجن بما يتناسب مع حقوق الانسان للانتقال من مفهوم العقاب إلى مفهوم الإصلاح والتأهيل وعدم تدوين حكم «حكم عليه» في السجل العملي للسجين غير المكرر لمنحه فرصة جديدة في الانخراط في المجتمع»، شديدا على «ضرورة تحسين الأوضاع الطبية والصحية والغذائية في السجن، والحد من احتفاظ السجنون وتفعيل دور الوزارات المعنية والحد من الانتهاكات والتعديب في بعض أماكن التوقيف».

ودعا إلى «اصراع غو عن المسنين والعصابين بأي مرض يجعلهم غير قادرين على تحمّل السجن»، طالبا «تأسيس هيئة مشتركة من الوزارات

لقاء الأحزاب: لوضع حد للسياسة الاجتماعية المنحازة لمصاحبة قلة من المتنعمين بالثروة

لن ينساها لها التاريخ ولاالشعب اللبناني بكافة انتماءاته، والمسارة إلى تصحيح الموقف قبل حصوله، حرصا على لبنان وعلى ما تبقى من المصداقية الوطنية».

كما يؤه اللقاء «الدور الريادي الذي لعبته وما تزال قناة المنار في نشر ثقافة المقاومة والتبشير بالانتصار في سورية على قوى التأمّر والعدوان، كما بشرت سابقا بانتصار المقاومة على الجيش الصهيوني في حرب تموز عام 2006».

وعزى اللقاء القناة «باستشهاد كوكبة من إعلاميها المقاومين البواسل الذين جسّدوا رسالة الإعلام المقاوم الناقل للحقيقة بالكلية والصورة الحية، التي فضحت حقيقة الإرهابيين التكفيريين، وما تتعرض له سورية المقاومة من حرب استعمارية تقودها الولايات المتحدة الأميركية وأتواتها في المنطقة بهدف محاولة كسر ظهر المقاومة».

أعرب لقاء الأحزاب عن استنكاره لما حصل في مجلس النواب من ماطلة وتسويق في إقرار سلسلة الرتب والرواتب، والتي كشفت تحالف قوى رأسمال المال الريعي والإرعان في رفض التخلي عن جزء يسير من أرباحهم الباهظة التي يجنونها على حساب الدولة والشعب، بفعل السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المتوحشة».

وأكد «أن حقوق الأساتذة والموظفين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود والفقراء، إنما هي حقوق مستحقة وواجبة على الدولة، ولا يمكن أن يتم القفز فوقها، وعلى مجلس النواب إقرارها ووضع حد للسياسات الاجتماعية غير العادلة والمنحازة لمصلحة قلة من المتنعمين بالثروة في البلاد».

وإن اللقاء بعد اجتماعه الدوري في مقر الحزب الوطني في بيروت، ترشّح سمير ججعج للرئاسة»، داعيا فريق 14 آذار» الذي يؤيده «لعدم السقوط المريع في الخطوة التي

«البعث»: الاستحقاق فرصة لبنان لإنتاج سلطات تحمي مصالحه

رأت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان «أن الاستحقاق الرئاسي يشكل في هذه المرحلة فرصة لبنان لإعادة إنتاج سلطانه الدستورية القادرة على حماية مصالحه، وتجاوز المشكلات التي أفرزتها الأحداث التي اصطنعتها القوى الخارجية خدمة لمشاريعها في المنطقة، والتي أوصلت لبنان إلى واقع سلبي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وفي بيان أصدرته بعد اجتماعها الدوري برئاسة الأمين القطري الوزير السابق فايز شكر أكدت «أن هذا الاستحقاق بات معيارا يحدّد من خلاله صورة الحكم الاتي، والذي يتطلع اليه اللبنانيون بأمل ورجاء، فليبتأ أصبح بحاجة إلى نظام حكم يتوخ حوله اللبنانيون، ويعبّر بشكل صريح عن آرائتهم وتطلعاتهم ومصالحهم». واعتبرت أن «الموقف السلبي الأخير لمجلس النواب من موضوع سلسلة الرتب والرواتب يدلل على أن أكثرية أعضاء هذا المجلس انساقوا إلى مواقع متعارضة مع مصالح المواطنين الذين أوصلوهم إلى الندوة النيابية. أن رفض المجلس لمشروع قانون السلسلة جاء انصياعا لإرادة أصحاب الرساميل والنزوات وتجاوبا مع مصالحهم الساعية إلى إبقاء لبنان في حالة من الفساد والفضوى واستمراره أسير سياساتهيم الاقتصادية والاجتماعية التي تحمي اطعامهم ويهيمهم على حساب أكثرية اللبنانيين».

وأشارت إلى أن «هذا النهج التدميري الذي حوّل الوطن إلى مزرعة مستباحة، يشكل مخاطر جدية على واقعه ومستقبله، وللبناثيون الحريصون على بلدهم مطالبون بوضع حدّ لهذا التوجه قبل قوات الأوان. فليبتأ بات بحاجة ملحة للدولة الراعية لمصالح مواطنيها بعدما تخلت الحكومات المتعاقبة عن الدور الرعائي للمجتمع».

وأكدت القيادة «أن الانتصارات التي حققها الجيش السوري في أكثر من منطقة وبشكل خاص في منطقة القلمون أريكمت مشغلي العصابات الإرهابية التكفيرية فسعوا لرفع معنوياتهم المنهارة من خلال تزويدهم بصواريخ اميركية جديدة»، مؤكدة أن «سورية بشعبها وجيشها وقياداتها مستمرة في مواجهة العدوان وأنواته حتى تحرير كامل الترابح السوري من رجزس هؤلاء المجرمين الإرهابيين».

| |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| اللجنة الثقافية |
| في الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي تشرف بدعوتكم للمشاركة في ندوة بعنوان اي رئيس لأي لبنان؟ المحاضران |
| الاستاذ جان عزيز |
| يقدم الدكتور عصام نعمان لموضوع الندوة ويدير المناقشة التي تم مداخلتي المحاضرين |
| الزمان: الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء، الواقع في 22 نيسان 2014. |
| المكان: مركز توفيق طيارة (الطاق الأول) شارع توفيق طيارة، وراه حديقة الصناع، بيروت. |